واقتراح السادات بفتح القناة بندين خاصين .

ـ جوهر السلام وشكله : تقول المذكرة الاسرائيلية النهائية : « ان اسرائيل تنظر بارتياح الى اعلان الجمهورية العربية المتحدة عن استعدادها للدخول في اتفاقية سلام مع اسرائيل ... وتود الحكومة الاسرائيلية أن تصرح بأن اتفاقية السلام التي ستعقد بين الجمهورية المتحدة واسرائيل يجب ان تتضمن ـ فيما تتضمنه ـ البنود التالية... [حول التعهدات المصرية] ١ ـ قرار معلن وواضح باعتبار النزاع بين الجمهورية العربية المتحدة واسرائيل منتهيا بشكل قاطع وانهاء كافة المطالب وحالات الحرب ... ٢ ـ الاعتراف بـ /واحترام سيادة اسرائيل وسلامتها الاقليمية واستقلالها السياسي . ٣ ـ الاعتراف بـ/واحترام حق اسرائيل في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها حسبما تتقرر في اتفاقية السلام . ٤ ـ تحمل مسؤولية ضمان عدم وقوع اي عمل حربي ، او عمل عنف ، من قبل أية منظمة ، او جماعة او فرد ، مصدره اراضي الجمهورية العربية المتحدة او يرتكب فيها ، ضد سكان اسرائيل ، وقواتها المسلحة ، او ممتلكاتها . ٥ ـ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لاسرائيل . ٦ ـ تعهد صريح بضمان مرور حر للسفن والشحنات الاسرائيلية عبر قناة السويس. ٧ ـ انهاء الحرب الاقتصادية بكافة مظاهرها بما في ذلك المقاطعة الاقتصادية والتدخل في مجرى العلاقات الدولية الطبيعية لاسرائيل . ٨ ـ عدم انضمام الجمهورية المتحدة لاية أحلاف معادية ضد اسرائيل ومنع عسكرة قوات اطراف اخرى في حالة حرب مع اسرائيل . وعلى اسرائيل والجمهورية العربية المتحدة ان تدخلا في اتفاق سلام يعبر عنها بمعاهدة ملزمة ووفقا للقانون الدولي والسوابق المألوفة » .

ومن أجل استكمال الصورة ، نضيف ما ذكره محرر معريف السياسي (عدد ٧١/١/١٥) من ان رئيسة الحكومة الاسرائيلية اوضحت لبارنغ خلال زيارته لاسرائيل بأن حكومتها ترتأي «الحفاظ على/وتطوير حرية الحركة القائمة الان في المنطقة بشكل عام وفي النطاق الاردني ـ الاسرائيلي بشكل خاص » وما ذكره من ان وزير الخارجية الاسرائيلي شدد على هذه النقطة قائلا للمبعوث الدولي « ان العقل لا يمكن أن يحتمل وضعا يستطيع فيه ابناء الشعبين (الاردني والاسرائيلي) الاختلاط والتعايش والمتاجرة فيما بينهم في زمن الحرب ووقف اطلاق النار ، وينغلقوا على انفسهم بما يشبه الغيتو في زمن السلم » .

ـ الحدود والانسحاب : يجدر قبل ان نسجل الفقرة المتعلقة بهما في المذكرة النهائية ان نذكر ما أورده محرر معريف في العدد المشار اليه اعلاه من الصحيفة. يقول المحرر أن رئيسة الحكومة أوضحت لبارنغ خلال زيارته لاسرائيل انه من الافضل له ان يتجاهل المشروع المسمى «بمشروع روجرز» لان اسرائيل ترفضه من أساسه ، وانها أوضحت له ، أكثر من ذلك ، بأن اسرائيل لا تعتبر نفسها ملزمة حتى « بكتاب التفويض » الذي على اساسه تجددت مهمته ضمن اطار المبادرة الاميركية . ومن المعروف ان مشروع روجرز ، الذي طرحه صاحبه في نهاية عام ١٩٦٩ ، يمثل وجهة نظر الحكومة الاميركية في مسألة الحدود القاضية باجراء « تعديلات طفيفة لاسباب أمنية » فيها ، وان كتاب التفويض يحتوي على نص الفقرة من قرار مجلس الامن (٢٤٢) المتعلقة بالانسحاب ، والتي يفسرها الجانب العربي بأنها تعني الانسحاب من كل المناطق المحتلة بعد عام ١٩٦٧ .

اما الفقرة حول الانسحاب والحدود في المذكرة الاسرائيلية النهائية فتنص على ما يلي : « انسحاب القوات المسلحة لاسرائيل من خط وقف اطلاق النار بينها وبين الجمهورية العربية المتحدة الى الحدود الامنة والمعترف بها والمتفق عليها التي سيجري تقريرها في اتفاقية السلام . **ان اسرائيل لن تنسحب الى حدود ما قبل ٥ حزيران ١٩٦٧** ».ويمكن اعتبار هذه العبارة الاخيرة ، وهي عبارة ترد لاول مرة في المراسلات بين الاطراف المعنية ، بمثابة رد اسرائيلي رسمي غير مباشر على طلب يارنغ الموجه لاسرائيل في ١٩٧١/٢/٨ بالتعهد بالانسحاب من كافة الاراضي المصرية (بما في ذلك بداهة شرم الشيخ) ، ويجب النظر اليها ، لاستكمال صورة الموقف الاسرائيلي بصدد الحدود والانسحاب مقرونة بالتصريح الذي ادلت به غولدا مئير لصحيفة التايمس اللندنية في الاسبوع الثاني من شهر آذار (مارس) الماضي وقالت فيه انه ينبغي على اسرائيل الاحتفاظ بشرم الشيخ والجولان والقدس ويجري تفاوض بشأن الحدود المحيطة بايلات والضفة الغربية للاردن .

ـ المفاوضات/اولويات البحث : يذكر يوسف حريف محرر معريف السياسي (عدد ٧١/١/١٥) ان